الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة

د/ شاهد إلياس
د/ حمزة بالي
جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

الملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى استعراض عملية تطور الأفكار الاقتصادية عبر الحضارات القديمة بطريقة أكاديمية وبأسلوب واضح، لكي يساعد على تطوير فهمنا للاقتصاد المعاصر، ويوفر لنا وجهة نظر في فهم الأفكار الاقتصادية للمدارس الفكرية المختلفة، وتركز على أبرز المساهمات والأفكار لما لها من أهمية. وتجدر الإشارة إلى أن دراسة تاريخ الاقتصاد تستمر في النمو والتطور وذلك مع نضوج علم الاقتصاد ذاته. فالأفكار الجديدة والشواهد الجديدة والمشكلات الجديدة والفهم الجديد يدعو إلى إعادة النظر حول المساهمات والخلافات والأفكار التي ظهرت في الماضي, والتي ولدت مع ولادة الحضارات القديمة كالإغريقية، والرومانية والصينية والفارسية والحضارة العربية.

الكلمات الدالة : الفكر الاقتصادي, تاريخ الاقتصاد, الحضارة الإغريقية, الحضارة الرومانية.

Abstract :

economic ideas through ancient civilizations in an academic way and in a clear way to help develop our understanding of the modern economy. It provides us with a view to understanding the economic ideas of the various schools of thought and focuses on the most important contributions and ideas because of their importance. It should be noted that the study of the history of the economy continues to grow and develop with the maturity of economics itself. New ideas, new evidence, new problems and new understanding call for a reconsideration of the contributions, controversies and ideas of the past that were born with the birth of ancient civilizations such as Greek, Roman, Chinese, Persian and Arab civilization

Indicated words : economic thought, history of the economy, Greek civilization, Roman civilization

مقدمة:

يفرق علماء الاقتصاد بين الفكر الاقتصادي وعلم الاقتصاد، فالفكر الاقتصادي قديم قدم الإنسان ذاته، الذي واجه مشكلة إشباع الحاجات (المشكلة الاقتصادية) بالتفكير والاهتمام منذ نشأة المجتمعات، ولم يكن الفكر الاقتصادي في ذلك الوقت منفصل كعلم بحد ذاته بل كان ضمن مجموعة علوم منها الفلسفية والدينية والسياسية، كما لم يستطع الإنسان في ذلك العصر أن يفصل البحث في الاقتصاد عن بقية العلوم والمعارف.

تاريخ الفكر الاقتصادي هو جزء من أجزاء علم الاقتصاد ويهتم بدراسة التطورات التي حصلت في الاقتصاد خصوصا في النظرية الاقتصادية بشقيها الجزئي والكلي, بالإضافة إلى إن هذا الجزء يدرس الأفكار التي قدمها علماء الاقتصاد عبر الزمن, يتعامل تاريخ الفكر الاقتصادي مع المفكرين و مع مختلف النظريات في هذا الموضوع الذي أصبح يعرف بالاقتصاد السياسي أو اقتصاديات السياسة منذ القدم إلى يومنا هذا ، إنه يشمل العديد من المدارس المختلفة للفكر الاقتصادي.

الكتاب اليونانيون القدامى كالفيلسوف (أرسطو) مثلا قام بدراسة و تحليل الأفكار المتعلقة بفن اكتساب الثروة و تساءل عما إذا كان من الأفضل أن تُترك الملكية في أيدي القطاع الخاص أو العام.

تبعا لما سبق سوف نحاول تسليط الضوء على تطور الأفكار الاقتصادية خلال العصور القديمة وهذا من خلال التطرق إلى العناصر أو المحاور التالية:

أولا: الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية

ثانيا: الفكر الاقتصادي عند اليونان

ثالثا: الفكر الاقتصادي عند الرومان

أولا: الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية

عرفت الحضارات القديمة في الشرق ازدهارا اقتصاديا كبيرا على الصعيد العملي، ناتج عن وجود تنظيم اقتصادي و اجتماعي دقيق. فقد عرفت الحضارة المصرية القديمة و حضارة البابليين و الحضارة الصينية نوعا من الزراعة المتقدمة و المنظمة، إلى جانب هذا فقد تبلورت ملامح بسيطة لفكر اقتصادي ساد في هذه المرحلة، و من أهم هذه الأفكار نذكر ما يلي(البلاوي،2000،ص17):

- ذكر بعض الأفكار حول الملكية و تنظيمها في قانون حمورابي. غير أن هذه التنظيمات قد تناولت بصفة أساسية الجانب القانوني و الديني, و لم تتعرض للجوانب الاقتصادية.
- كانت الكتابات المصرية القديمة قاصرة على تسجيل بعض الأفكار الفلسفية و الدينية و نظام الحكم.
- نجد ملامح لفكر اقتصادي في القانون الموسوي و العهد القديم الذي أجاز العمل بالتجارة، و حرم اقتضاء فائدة على القروض فيما بين العبرانيين و لكنه يجيزها فيما بين العبرانيين.

الحضارات القديمة في الشرق شهدت ازدهارًا كبيرًا، فالحضارة المصرية القديمة وحضارة البابليين والحضارة الصينية كانت مجتمعات منظمة شديدة المركزية تعرف نوعًا من الزراعة المتقدمة والمنظمة، سيطرت الدولة على أمور الحياة الاقتصادية وبوجه خاص تنظيم الري في مصر والعراق.

وأرسى الفينيقيون الذين اخترعوا الحروف الأبجدية تقاليد مستقرة للتجارة والملاحة، حيث إن تقدم التجارة ارتبط بتقدم الأساليب التجارية التي برعوا في فنها.

وفي ظل هذا المجتمع البدائي اعتبرت الأرض المظهر الرئيسي للثروة، والزراعة هي النشاط الاقتصادي الرئيسي؛ فقامت الملكية الخاصة على الأرض.

ولعل من أهم ما تميزت به هذه الحضارات ما يلي:

1. أنها عرفت مجتمعات منظمة، بمعنى أن المجتمعات في تلك الحضارات، أو التجمعات البشرية، كانت منظمة ومجتمعة في كيانات وفي دول، ويغلب عليها التنظيم، وهذا يدل على أن هناك فكر أيضًا، ومن جوانب هذا الفكر ما له علاقة بالاقتصاد.
2. أنها كانت مركزية، بمعنى أنه كان هناك الدولة، والدولة قائمة ببعض الأمور، وهناك أنشطة اقتصادية وخلافه.
3. أن الزراعة –وهي أحد الأنشطة الاقتصادية– كانت متقدمة ومنظمة. ولن يكون الأمر كذلك ما لم يكن هناك أفكار ورؤى اقتصادية، تنظم المجال الاقتصادي في هذا المجال، وهو النشاط الزراعي.
4. سيطرة الدولة على أمور الحياة الاقتصادية، بمعنى أن الدولة كانت هي المسيطرة، وهي المسئولة عن النشاط الاقتصادي، من حيث التنظيم وخلافه.

– الحضارة البابلية: تعتبر من أقدم الدول في التاريخ، وتميزت حضارتها المتطورة بالقياس في تلك الفترات الزمنية ، وتميزت هذه الحضارة بالعديد من الميزات، وبعض أوجه التقدم التي تعتبر نقلة في حينه، لكن الشاهد في هذه الحضارة على وجه التمثيل: أنه ورد ما يعرف: بـ" قانون حمورابي"، أو "قوانين حمورابي".

وقوانين "حمورابي": عبرت في جوهرها عن:

- مصالح طبقة الأحرار الأثرياء والجنود، وبالرغم من أنها تشير إلى هدف حماية الضعيف من القوي، إلا أنها أكدت بالأساس على حق الأحرار في امتلاك الأراضي، والرقيق، والتصرف المطلق بهم.
- طبقة الحرفيين الأحرار، وكذلك دور الصناع، الذين كانوا يمتلكون بعض الأشغال البسيطة.

- طبقة الرقيق، وتمثل أهمية خاصة في هذه القوانين، وتشكل السواد الأعظم في دولة بابل؛ حيث كان الرقيق يمثل الطبقة المستغلة المحرومة من الحقوق الإنسانية.

وخلاصة القول أن لهذه القوانين علاقة بالنشاط الاقتصادي، ولها دلالة اقتصادية، مما يعني أن هناك فكر اقتصادي.وكان هناك إسهام فكري اقتصادي لدى الحضارة البابلية، إضافة إلى ما ورد عن الملكية وتنظيمها، وهذا أيضًا قضية اقتصادية.

– الحضارة المصرية، أو الفرعونية: الدولة في تلك الفترة كانت سلطة مركزية في مصر، وذات أبعاد اقتصادية وسياسية وكانت تملك وسائل إنتاج رئيسة وبالأخص في الأراضي ؛ لأن مصر أرض زراعية، وكان النشاط الزراعي في تلك الفترة على وجه الخصوص له دور كبير، وكانت الطبقة الحاكمة والحاشية، تعفى من الأعمال البدنية وممارسة النشاط الاقتصادي، وكان عملها مقصورًا على النواحي الفكرية فق

من الأمور التي تدل على أن الحضارة المصرية، كان لها إسهامات فكرية في تاريخ الفكر الاقتصادي(صادق سعد،1979،ص40):

1. ظهور بعض الأمور، مثل ظهور نوع من تقسيم العمل.
2. استقرار الزراعة في حقول ثابتة.
3. تنظيم أعلى للموارد المالية، والبشرية.
4. وهو أمر مهم له علاقة بالسماح بالعمل بالتجارة، وهو ما يعرف بـ"القانون الموسوي"؛ لأن العمل بالتجارة لم يكن مسموحًا به على القانون الموسوي، نسبة إلى موسى عليه السلام.

– الحضارة الصينية: تميزت أو أسهمت بالكثير في بزوغ الأنشطة الاقتصادية، ولعل من أهم ما شاركت فيه الحضارة الصينية، وله جانب اقتصادي اختراع الورق، ويعتبر هذا دليلًا على أن الحضارة الصينية كانت متقدمة، لكن لم يصلنا عنها الكثير، وهذا لا يعني أن ننفي وجود فكر اقتصادي لدى الحضارة الصينية.

– الحضارة الفينيقية: فقد كان للفينيقيين نشاط معروف، وتقاليد تجارية، وملاحية، وهذا نشاط اقتصادي، وهذا يدل على أن هناك فكر اقتصادي، لكن الأمر كما هو في الحضارات الأخرى، لم يصلنا عنه الكثير من الأفكار، أو لم يصلنا عنها إلا الندر اليسير.

ثانيا. الفكر الاقتصادي عند اليونان

وجد هذا المجتمع خلال القرنين الرابع والخامس قبل الميلاد، أما النشاط الاقتصادي فكان قائما على الزراعة واستخراج المعادن وتصنيعها، وعلى التجارة الخارجية.

– التنظيم الاجتماعي الطبقي

كان المجتمع اليوناني مجتمع رق وعبودية، ساد فيه نظام الطبقات والذي كان يتألف من(دويدار،1993،ص86)

1- طبقة الملاك الأرستقراطيين: وتتصدر قمة الهرم الاجتماعي، وهي تنظر للعمل اليدوي نظرة سَخرية، تحصل على الريع العقاري دون أن تساهم في الإنتاج.

2- طبقة متوسطة: وهي الطبقة التي تلي طبقة الملاك، تشمل هذه الطبقة صغار الملاك والحرفيين.

3- طبقة الأجانب: وهي طبقة الأجانب المحرومين من الحقوق السياسية .

4- طبقة العبيد: وهي التي تقع في أسفل الهرم والذين يقع على عاتقهم، وحدهم، العمل الإنتاجي (زراعي, صناعي، تعديني) والأعمال المنزلية وخدمة المحاربين في الحروب, لهذا كانت تجارة العبيد من النشاطات الاقتصادية المربحة.

- التنظيم الاقتصادي:

1- الزراعة : شغلت الزراعة مساحة قدرها 20 % من إقليم الدولة وظهرت الوحدات الإنتاجية مثل:

- وحدات كبار الملاك: وتشغل نسبة ضئيلة من إجمالي المساحات المزروعة إلا أنها أحسن الأراضي خصوبة، تزرع بالحبوب وتتربى عليها الماشية وبالطبع العبيد والعمال الأجراء هم الذين يقومون بالعمل الإنتاجي.

- وحدات المالكين الصغار: تشمل معظم الأراضي الزراعية ذات جودة منخفضة يملكها أكثر من نصف السكان، يقوم بالعمل الإنتاجي الأسرة وما تملكه من عبيد مستعملين أبسط أدوات الإنتاج.

2- الصناعة: اهتم المجتمع اليوناني بصناعة الأسلحة والأواني المنزلية، وقامت وحدات حرفية تجمع أفراد عائلاتهم وعبيدهم وبعض العمال الأجراء، وكان محرك الإنتاج الطلبات المسبقة من التجار وغيرهم .كما منحت المعادن لمن يستطيع العمل بها.

3- التجارة الخارجية : عرفت التجارة الخارجية رواجا نسبيا وخاصة بعد صنع السفن التجارية التي قامت لتعوض عجز القطاع الزراعي في سد احتياجات السكان من المواد الغذائية.

كما انتشرت النقود ونشطت المبادلات النقدية وعمليات البيع والشراء، أما حق التعامل بالفضة فكان حكرا على الدولة فقط.

أما بالنسبة للتجار فقد عرفت التجارة الخارجية رواجا نسبيا وخاصة بعد صنع السفن التجارية وقامت لتعوض عجز القطاع الزراعي في سد احتياجات السكان من المواد الغذائية. كما انتشرت النقود و نشطت المبادلات النقدية وعمليات البيع و الشراء. أما حق التعامل بالفضة فكان حكرا على الدولة فقط.

بالنسبة للتنظيم الاجتماعي، كان المجتمع مجتمع رق وعبودية، ساد فيه نظام الطبقات ففي قمة الهرم الاجتماعي يتصدر طبقة الملاك الأرستقراطيين التي تنظر للعمل اليدوي نظرة سخرية، تحصل على الريع العقاري دون أن تساهم في الإنتاج، وتلي هذه الطبقة طبقة متوسطة من صغار الملاك والحرفيين ثم طبقة الأجانب المحرومين من الحقوق السياسية و في أسفل الهرم تقع طبقة العبيد الذين يقع على عاتقهم، وحدهم، العمل الإنتاجي "زراعي، صناعي وتعديني" والأعمال المنزلية وخدمة المحاربين في الحروب. لهذا كانت تجارة العبيد من النشاطات الاقتصادية المربحة.

- الفكر الاقتصادي لدى الفيلسوف اليوناني أفلاطون:

يعد أفلاطون من أشهر فلاسفة الإغريق, وهو تلميذا للفيلسوف سقراط لمدة تزيد على خمس سنوات وتعلم منه " أن الفضيلة هي المعرفة ". لذلك وبعد وفاة سقراط رحل أفلاطون متوجهاً إلى مصر بحثاً عن المزيد من العلم والمعرفة، ثم انتقل بعدها إلى صقلية. وعندما عاد إلى أثينا رغب إليه أهلها في استلام حكمها إلا أنه رفض ذلك متأثراً بمعلمه سقراط في مجال الزهد، وتأكده من أن قناعاته تخالف قناعات الأثينيين.

تناول أفلاطون بعض المشاكل الاقتصادية في كتاباته الفلسفية و بوجه خاص في كتاب لجمهورية و القوانين, ويرجع أفلاطون سبب نشأة الدولة إلى اعتبارات اقتصادية، فحاجات الإنسان متعددة، و لا بد

من اجتماع الأفراد في جماعة سياسية حتى يمكن إشباع هذه الحاجات (القريشي،2000،ص39).

دعا أفلاطون في "الجمهورية" إلى إقامة مدينة مثالية قوامها تقسيم العمل والاختصاصات والمزايا بين طبقات المجتمع, والعمل على تحقيق المساواة بين المواطنين.

قسم أفلاطون المجتمع إلى ثلاثة طبقات، تختص كل منها في تأدية عمل محدد حسب فكرته حول تقسيم العمل، فالحكم يجب أن يترك لطبقة الفلاسفة والحكماء، ويدخل في طائفة الحكام أيضا النبلاء والمحاربون الذين يشكلون الطبقة الثانية، أما طبقة المحكومين فتتضمن العمال اليدويين و الزراعيين والصناع.

ان قوام المجتمع الذي رسمه أفلاطون إنما هو بضعة آلاف من الناس يقيمون في مدينة, وليس بين ظهرانيهم غني أو فقير, فالكل متساوون, لان الثراء في رأيه يجلب معه الترف والكسل.

كما ان الجري وراء الثروة بعنف يؤدي إلى المنافسة القاتلة, ثم ان امتلاك الأرض المنتجة من شأنه إثارة الشحناء والبغضاء بين أعضاء المجتمع الواحد.

ومع ذلك فان أفلاطون في موضع آخر من كتابه يقرر استحالة تحقيق المساواة التامة بين المواطنين, إلا انه يؤكد ان الفقر المدقع والغنى الفاحش لا ينبغي وجودهما في مجتمعه المثالي, وهو ما دفعه ان يقسم السكان ثلاث طبقات:

– الطبقة الأولى: هي طبقة الصناع الذين يبنون المنازل ويحكون الملابس ويعدون الطعام, وهنا نلمح فكرة تقسيم العمل التي ركز عليها آدم سميث بعده بمئات السنين: فأفلاطون يجد في تقسيم العمل أساسا للتنظيم الاقتصادي لدولته المثالية, ومن ثم يجب ان تكون المدينة الفاضلة من السعة بحيث تتيح لكل فرد فيها ان يؤدي العمل المناسب له.

– الطبقة الثانية: فهي طبقة المحاربين الذين يذودون عن الدولة تجاه المغيرين, وهؤلاء يجب ان يربوا تربية خاصة, ليشبوا متصفين بالشجاعة والإقدام وحب الوطن, ولذلك فان الألعاب الرياضية والموسيقى والتاريخ هي المواد الأساسية اللازمة لتربيتهم وتثقيفهم.

– الطبقة الثالثة: فهي طبقة الحكام أو الفلاسفة الذين يجب العناية بهم وتثقيفهم ثقافة رفيعة. وهنا تبرز دراسة الفلسفة والمنطق والموسيقى والإدارة. إلا أنهم (أي الحكام) يجب ان يتصفوا بميزات شخصية لازمة لخدمة الدولة, كما يجب ان يتحلوا بالصدق والجلد وضبط النفس, وهم يجب ان يعيشوا معا, كما يفعل الرجال المحاربون في المعسكرات, وتحرم عليهم الملكية الخاصة وامتلاك الذهب والفضة أو التحلي بهما.

وتؤدي كل طبقة من الطبقات في هذا المجتمع الأفلاطوني العمل المناط بها, ويجوز ترقية بعض أعضاء الطبقة الثانية إلى الثالثة, وربما تم إنزالهم إلى اقل من طبقاتهم طالما اتفق ذلك مع مصلحة المدينة, ولكن المهم في هذا كله ان يكرس كل فرد من أفراد هذه الطبقات للعمل الذي يناط به.

يبني أفلاطون فكرته في تقسيم العمل في جانبين: الأول وهو اختلاف المواهب الطبيعية وفي هذه الحالة فان عملية التخصص تزيد من الإنتاج كما تقوم بتحسين النوعية, أما الجانب الثاني فيتجلى في تصوره لتنظيم الدولة (البلاوي،2000،ص19).

أما في مجال النقد فيري أفلاطون أن النقود ما هي إلا عبارة عن وسيلة التبادل, وأن قبولها في المعاملات يرجع إلي قيمة المادة التي تُصنع منها النقود, ومن أجل هذا لا يجد مبرر لاستخدام الذهب والفضة كنقود, لأن المادة المصنوعة منها سوف تكون لها قيمة معينة, ولذا اقترح أفلاطون استخدام نوع من النقود ذو قيمة صورية تقبل بعلتها.

ومن هنا يحق القول بأن أفلاطون أول من نادى أن تكون قيمة النقود مستقلة تماما عن قيمتها الذاتية كما يؤكد أفلاطون علي ضرورة التفرقة بين النقود المحلية المقبولة فقط داخل الدولة وبين النقود العامة التي تحتفظ بها الدولة للأسفار والتحويلات, حيث يري أنه يجب علي الأفراد الذين يعملون خارج البلاد عند عودتهم أن يسلموا ما لديهم من عملات أجنبية للدولة, ويحصلوا مقابلها على نقود محلية.

كما يدعوا أفلاطون إلى إلغاء الملكية الخاصة و الميراث والأسرة بالنسبة للطبقة الحاكمة حتى تتوفر لديهم الرغبة في الاستمرار في الأداء و الحفاظ على المصلحة العامة, لأن من أسباب انحراف البشر حب الملكية الفردية والرغبة في توريث الأولاد (نامق،1978،ص10).

بينما أكد في المقابل على أهمية الملكية الخاصة بالنسبة لطبقة الصناع والحرفيين والمزارعين لأنهم يهدفون إلى تحقيق مصالحهم الخاصة, ولكن حرية الملكية الخاصة بالنسبة للمنتجين ليست حرية مطلقة بلا حدود , ولكن لا بد من تدخل الدولة لمنع الثراء الفاحش, ومنع الفقر المدقع علي حدا سواء.

بينما في مجال الرق فيعتبرهم أفلاطون أنهم عنصر دائم في الحضارة الإنسانية لا يمكن الاستغناء عنهم وأفضلهم الأجانب المستولى عليهم في الحروب.

عرف عن أفلاطون تحبيذه لفكرة الشيوعية في الفكر الاقتصادي بالنسبة لطبقة الحكام في مدينته المثالية.

وكلمة الشيوعية في اللغة أتت من معنى المشاع بمعنى وضع الملكية عامة لكل الشعب وأن يعمل الفرد على قدر طاقته وأن يأخذ على قدر حاجته، أفلاطون اعتمد هذه النظرية لكي يبعد عن طبقات المجتمع الدنيا التناحر فيما بينها في ملكية العقار، وطبعا هذا كان أساس لأفكار الشيوعية التي شكلت حركة ثورية قادها كارل ماركس وفريدريك انجلز وفلاديمير لينين منذ ماضٍ قريب.

– الأفكار الاقتصادية عند أرسطو:

ضمن أرسطو آراءه الاقتصادية في كتابه القيم "السياسات" الذي وقف فيه وقفات تحليلية أمام بعض المشكلات والظواهر الاقتصادية, ولذلك يعتبر أول القدماء الذين وضعوا ما يمكن تسميته "ببذور نظرية اقتصادية" تقوم على تحليل الظواهر والمشكلات, فهو قد دفع علم الاقتصاد دفعة قوية ولأول مرة في التاريخ الإنساني, ليصبح علما متميزا على العلوم الفلسفية والمنطقية التي كانت سائدة حين ذاك (عبد الحميد راتب،2001،ص14).

يتميز أرسطو عن غيره من مفكري العصور القديمة بأنه حاول تحليل بعض المشكلات والظواهر الاقتصادية، ولذلك يعد من القدماء الذين وضعوا ما يمكن تسميته: بذور نظرية اقتصادية, تقوم على تحليل الظواهر والمشكلات, وقد وردت معظم أفكاره في كتابيه: الأخلاق والسياسة.

انتقد أرسطو الأفكار التي تنادي بإلغاء الملكية الخاصة وإنشاء نظام جماعي؛ لأن النظام الجماعي يؤدي إلى منازعات سوف تقضي على النظام، ولذلك يفضل الملكية الخاصة؛ لأن كل فرد يسعى لتنمية

ملكيته, فيزيد الإنتاج ولكن يجب إدخال اعتبارات الأخلاق.

و يرتكز التحليل الاقتصادي لأرسطو مباشرة على الحاجات وإشباعها عن طريق الحصول على الأموال، عبر ممارسة الزراعة و الصناعة و تربية المواشي و الصيد، إلى جانب التجارة, ويعتقد أرسطو أن العائلة هي الوحدة الإنتاجية التي تعمل على تحقيق اكتفاءها الذاتي(نامق،1978،ص13) .

أقر أرسطو حق الملكية الخاصة منددا بما ذهب إليه أفلاطون، و بهذا يعتبر أرسطو أول من أرسى دعائم الرأسمالية، و قد استخدم أرسطو في دفاعه عن الملكية الخاصة ثلاثة براهين(دويدار،1993،ص72):

- الملكية سبب في تحقيق السعادة البشرية.
- الملكية تؤدي إلى الارتقاء و النهوض بالنفس البشرية
- الملكية الخاصة ترتبط ارتباطا وثيقا بالحرية كأرقى مطلب تسعى إليه النفس البشرية

و يرى أرسطو أنه من الممكن التوفيق بين المصالح الخاصة و العامة، و أن البواعث الشخصية هي من أقوى البواعث و قد تكون من أهم الأسس لتحقيق المصلحة العامة. كما رفض فكرة إلغاء الأسرة (نامق،1978،ص16).

وقد فرق أرسطو بين نوعين من القيمة يكونان لكل سلعة من السلع، وهما: قيمة الاستعمال والتي تعني منفعة الشئ للمستهلك, وقيمة المبادلة التي تهدف إلي تحديد معدل التبادل بين السلع بعضها البعض، فالحذاء –مثلاً– تكون له قيمة استعمال تنتج عن عملية لبسه وتكون له قيمة مبادلة تمثل ما نحصل عليه من سلع في السوق نتيجة لمبادلة الحذاء بغيره من السلع.

كذلك عرّف أرسطو الاحتكار بالتعريف الذي ما زال مستخدما في الوقت الحاضر, وهو: موقف أو انفراد بائع وحيد ببيع سلعة في السوق، وقرر بأن الاحتكار غير عادل؛ لأنه يقوم على الاستغلال، ويؤخذ من ذلك أنه كان يدافع عن فكرة السوق التنافسية.

أما في مجال النقد نجد أرسطو أكثر واقعية من أفلاطون، حيث يتناول في البداية كيفية وأسباب نشوء النقد ويرى بأن التبادل يمكن أن يتم عن طريق المقايضة, غير أن تطور المجتمع البشري وقيام التبادل بين مجتمعات متباعدة جعل من استعمال وحدة معينة متجانسة سهلة للنقل كوسيط لهذا التبادل ضرورة ملحة.

وهكذا ظهر النقد، ولم يكن ظهوره إذا إلا لأسباب تسهيل التبادل، وبالتالي اعتبرت وظيفة المبادلة سببا وغاية في النقد, وقد أدى هذا الاعتقاد لدى أرسطو إلى رفضه لقضية الإقراض بفائدة، باعتبار أن النقد لا يمكنه أن يلد نقدا وأن التجارة في النقد – من خلال الإقراض بفائدة – هو خروج عن الغرض الأصلي والحقيقي من وجود النقد وهو تسهيل التبادل.

أما عن قيمة النقد، فقد أوضح أرسطو أنها تخضع لنفس القوانين التي تحكم قيمة السلع، ولو أنها ليست عرضة للتقلب الشديد الذي تتعرض له السلعة العادية. وفي هذا الصدد نشير إلى أن أرسطو يعد من الأوائل الذين أسسوا لنظرية القيمة–العمل في تحديد قيم الأشياء رغم اعتباره النقد المقياس المشترك لقيم الأشياء أثناء التبادل (البلاوي،2000،ص20)

و فيما يتعلق بتحديد قيمة التبادل فقد اهتم أرسطو بتحديد فكرة الثمن العادل بالرجوع إلى اعتبارات أخلاقية, ولهذا السبب أدان أثمان الاحتكار باعتبارها غير أخلاقية وغير عادلة.

ولقد تطرق أرسطو إلى موضوع الربا, فانتقده اشد الانتقاد طالما ان النقود لا تلد نقودا– كما يقول: ومن هنا فان الربا هو اشد طرق كسب المال مجافاة للطبيعة البشرية. وهو هنا يقترب من الاقتصاد الإسلامي وأصوله الحديثة من حيث مناهضته لمبدأ الربا وإقراض النقود بفائدة (نامق،1978،ص18).

كذلك تعرض أرسطو لموضوع الرق ومسوغاته, وعلى الرغم من ان أفكاره عن الرق تدخل ضمن فلسفته في الحياة فإنها تمس صميم الحياة الاجتماعية في ذلك الوقت, ومن ثم فهي أفكار اقتصادية يجب عدم إهمالها, وأرسطو لا ينادي بإلغاء الرق, إذ يعتبره جزءا لا يتجزأ من تكوين المجتمع اليوناني القديم, بل هو نوع من الملكية الخاصة.

أرسطو يرى أنه لا مناص من وجود فئة من الناس لتحكم, وفئة أخرى لتحكم, ذلك ان ثمة أناسا قضت الطبيعة عليهم منذ ميلادهم ان يكونوا خاضعين لسيطرة الآخرين (عبد المولى،1979،ص34).

وظاهر من هذا الرأي ما يتصف به من تزمت وصرامة, ولكن ربما كان عذر أرسطو فيما ذهب إليه من آراء عن الرق أن البيئة اليونانية القديمة والحروب المتلاحقة التي لازمتها قد أكثرت من أعداد الرقيق, ومن ثم لم يكن هناك بد من تأثره بظروف عصره.

ثالثا. الفكر الاقتصادي عند الرومان

قام النظام الروماني على نشاط اقتصادي أساسي هو الزراعة من خلال استغلال الرق، حيث أضحت ملكية الأرض الزراعية الاستثمار الوحيد المأمون، والرقيق هم محرك النشاط الاقتصادي.

بدأت الزراعة على مستوى عائلات صغيرة وما لبثت أن أخذت تتوسع بالتدريج ويتوسع بتوسعها ملكية فئات قليلة من الأراضي الزراعية أما علاقات الإنتاج فقد كانت قائمة على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وزادها توسعا عمل العبيد الاستثماري دون مقابل، حيث تخصصت منتجات المزارع الكبرى بصورة رئيسية للبيع في السوق، ولهذا اعتبر أن ما يميز النشاط الاقتصادي آنذاك تطور أهداف الإنتاج من مجرد إشباع الحاجات الاستهلاكية إلى الإنتاج بهدف المبادلة وتكوين الثروات من قبل التجار وأصحاب رؤوس الأموال. فيما يخص التجارة فقد انحصرت في البداية بتبادل منتجات القرية الغذائية بمنتجات المدينة الحرفية، وبعد الفتوحات الرومانية نشطت الحركة التجارية وتكونت طبقة التجار وأصحاب رؤوس الأموال الجديدة، وأخذ التحول ينتقل تدريجيا من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد التجاري وأخذت تختفي معه الطبقة المتوسطة من الزراع(عبد المولى،1979،ص36).

وأدى نمو التجارة والتداول النقدي إلى تطور الرأسمال النقدي الربوي وأخذت تنشأ شركة الملتزمين الذين كانوا يقومون بالعمليات التسليفية ويلتزمون بجبي الضرائب وانتشرت بصورة واسعة مكاتب الصرافة حيث كانت عملية حفظ النقود و تحويلها تتم هناك. أما الأشخاص الذين كانوا يمارسون مهنة التجارة والربا وتقديم القروض بفائدة، بدؤوا ينفصلون تدريجيا و شكلوا طبقة اجتماعية مميزة سميت طبقة الفرسان. وسادت التجارة الخارجية فيما بعد فكانت تستورد روما من الولايات التابعة إليها المنتجات الزراعية، وتصدر إليها المصنوعات المعدنية.

يعتبر النظام الروماني أوضح مثال على النظام الاقتصادي الزراعي، القائم على الرق، ففيه الزراعة هي النشاط الاقتصادي الأساسي، وملكية الأرض الزراعية هي الاستثمار الوحيد المضمون، ثم إن الرقيق هم أساس النشاط الاقتصادي.

- التنظيم الاجتماعي والطبقي:

بالنسبة للتنظيم الاجتماعي فقد أباح القانون الروماني استيلاء المواطنين الأحرار على العبيد الأجانب كما كانت الدولة تبيع للمواطنين أسرى الحروب، حيث كان البنيان الطبقي يتألف من (محمود علي،2011،ص57):

- طبقة النبلاء (الأشراف) و طبقة الفرسان.
- طبقة العامة و طبقة العبيد

- التنظيم الاقتصادي:

1- الزراعة: بدأت بشكل المزرعة العائلية الصغيرة ما لبثت أن أخذت تتوسع بالتدريج ويتوسع بتوسعها ملكية فئات قليلة من الأراضي الزراعية.

2- علاقات الإنتاج: كانت علاقات الإنتاج قائمة على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وزادها توسعا عمل العبيد الاستثماري دون مقابل، حيث تخصصت منتجات المزارع الكبرى بصورة رئيسية للبيع في السوق، ولهذا اعتبر أن ما يميز النشاط الاقتصادي آنذاك تطور الإنتاج المثير بهدف إشباع الحاجات الاستهلاكية إلى الإنتاج بهدف المبادلة وتكوين الثروات من قبل التجار وأصحاب رؤوس الأموال.

3- التجارة: انحصر النشاط التجاري في البداية بتبادل منتجات القرية الغذائية بمنتجات المدينة الحرفية، وبعد الفتوحات الرومانية نشطت الحركة التجارية وتكونت طبقة التجار وأصحاب رؤوس الأموال الجديدة، وأخذ التحول ينتقل تدريجيا من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد التجاري وأخذت تختفي معه الطبقة المتوسطة من الزراع .

4- تطور رأس المال النقدي الربوي: أدى نمو التجارة والتداول النقدي إلى تطور رأس المال النقدي الربوي، وأخذت تنشأ شركة الملتزمين الذين كانوا يقومون بالعمليات التسليفية ويلتزمون بجباية الضرائب، وانتشرت بصورة واسعة مكاتب الصرافة،

حيث كانت عملية حفظ النقود وتحويلها تتم هناك. أما الأشخاص الذين كانوا يمارسون مهنة التجارة والربا وتقديم القروض بفائدة بدؤوا ينفصلون تدريجيا وشكلوا طبقة اجتماعية مميزة سميت طبقة الفرسان.

5- التجارة الخارجية: سادت التجارة الخارجية فيما بعد، وأصبحت روما بذلك تستورد من الولايات التابعة لها المنتجات الزراعية وتصدر إليها المصنوعات المعدنية.

الخلاصة:

من خلال هذه الدراسة حاولنا تحديد وتشخيص طبيعة المراحل الأولى لتطور الفكر الاقتصادي, حيث إن المراجع لتطور الفكر الاقتصادي يجد أنه في مراحله الأولى لم يكن سوى مجرد اهتمامات جزئية تندرج في إطار تصور لكيفية بناء تنظيم اجتماعي معين (الجمهورية أو المدينة الفاضلة)، ولم يكن للتحليل الاقتصادي (ولا للسياسة النقدية) مكان خاص في هذه التصورات، ناهيك عن التحليل النقدي أو السياسة النقدية, ومع ذلك يمكن اعتبار تلك الأفكار بذورا أولى في الفكر الاقتصادي الحديث, إذ نستطيع القول: بأن هذه الحضارات كان لها إسهامات اقتصادية، وهذه الإسهامات الاقتصادية بطبيعة الحال، كانت نتيجة لوجود فكر ونظريات ورؤى وأدوات تحليل اقتصادي.

عند الإغريق ارتبط الاقتصاد بالأفكار الفلسفية والاجتماعية ومناقشة الأمور الجارية العادية دون أن تكون له ذاتية مستقلة تعبر عن الواقع وتقدم نظرية متكاملة في كليتها. ومن بين مفكري تلك الفترة يعتبر أفلاطون وأرسطو من ابرز الفلاسفة الذين تعرضوا للمشاكل الاقتصادية.

أما بالنسبة للفكر الاقتصادي الروماني, فبالرغم من أن الرومان لم يقدموا فكرا اقتصاديا يرقى إلى الفكر اليوناني إلا أنهم اثروا في الفكر الاقتصادي اللاحق من خلال تنظيماتهم القانونية والتكوين الذي يهتم بدراسة القانون و للرومان في هذا الإطار مساهمات أساسية.

إن الأفكار الخاصة التي تأثر بها القانون الروماني في الفكر الاقتصادي هي فكرة القانون الطبيعي التي احتلت مكانة بارزة من خلال الفكر الاقتصادي في القرن الثامن عشر حتى أوائل القرن العشرين.

قائمة المراجع:

1)احمد صادق سعد، تاريخ النمط الاقتصادي في مصر، دار الاسيوي للانتاج،بيروت،1979.

2)إسماعيل محمود علي، تاريخ الفكر الاقتصادي، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2011.

3) حازم الببلاوي, النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، عالم المعرفة، الكويت،2000.

4) محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي, كلية الحقوق, جامعة الإسكندرية, 1993.

5) مدحت القريشي, تطور الفكر الاقتصادي, الطبعة الأولى, دار وائل للنشر, الأردن, 2008.

6)صلاح الدين نامق، قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة، 1978.

7) نجلاء عبد الحميد راتب, الاقتصاد والمجتمع, مطبعة رياض، دمشق، 2001.

8)محمود عبد المولى, تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي عبر العصور, الشركة التونسية للتوزيع, .1979

9) إسماعيل محمود علي، تاريخ الفكر الاقتصادي، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2011.